٣٦ ٪ نسبة العجز المائي السنوي.. والجفاف وسوء الاستخدام في مقدمة الأسباب

دراسات حديثة تؤكد تعرض الموارد المائية في اليمن للهدر الجائر

■ ،،تقرير/ أوسان الكمالي

أكدت دراسات حديثة أن كمية المياه المتجددة في اليمن تبلغ ٢,٥ مليار متر مكعب سنوياً، بينما يبلغ معدل السحب من المياه الجوفية ٣,٤ مليار متر مكعب سنوياً، وبمعدل استنزاف سنوي من المخزون الجوفي قدره ٩٠٠ مليون متر مكعب، وبنسبة عجز سنوية ٣٦٪. بينما يبلغ معدل الاستنزاف في حوض صنعاء وحده ٢٠٠٪ من نسبة التغذية السنوية، وبلغ معدل هبوط مستوى سطح المياه الجوفية في بعض الخزانات إلى ٦ أمتار/ سنوياً، مما يعني تهديداً لمستقبل الأجيال القادمة.

ووفقاً لدراسات وأوراق عمل قدمت في المؤتمر الوطني لإدارة الموارد المائية الذي انعقد خلال شهر يناير من العام الحالي، فإن هنالك حاجة ملحة لتوحيد الجهود للتعامل مع أزمة المياه التي تعيشها اليمن، كما شددت على التزام الحكومة اليمنية والمشاركين في المؤتمر بتبني وتطبيق أربعة مبادئ أساسية لإدارة الموارد المائية الشحيحة في اليمن؛ وهي العدالة والكفاءة والاستدامة والشراكة، حتى تكون خدمات المياه متاحة للجميع، وأن يستخدم الماء بأسلوب رشيد ومنع هدره.

واقترحت الدراسات إعطاء الأولوية لتحقيق الوصول إلى خدمات توصيل المياه والصرف الصحي للجميع مع إعطاء أولوية قصوى للفقراء.

وأكدت الدراسات أن الموارد المائية في اليمن تتعرض للهدر الجائر وخاصة في المجال الزراعي والإستخدامات المنزلية ومتطلبات أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن سبب ذلك هو تغير أنماط الاستهلاك وكذا التغير السريع في درجة وطرق استخدام الموارد المائية المتاحة وتمثل ذلك في حفر الآبار العميقة التي استنزفت الخزانات الجوفية. وأن من اسباب تدهور الوضع المائي في اليمن النمو السكاني بمعدل ٣٪ والذي يعتبر من أعلى معدلات النمو في العالم وكذا السحب الجائر وتدني كفاءة الري وسوء الإستخدام والإدارة وعدم تطبيق القوانين إضافة إلى تأثير التغير المناخي. وأن استنزاف وتدهور نوعية المياه يعتبر تهديداً للأمن الغذائي بصورة خاصة، ولأمن واستقرار المجتمع اليمني بصورة عامة.

وتتميز اليمن بمناخ جاف إلى شبه جاف وكذا شحة المياه السطحية وندرة ومحدودية الأمطار في الوقت الذي يتطلب قطاع الزراعة كميات كبيرة من المياة، وذلك يضع اليمن على رأس قائمة البلدان التي تعاني من شحة الموارد المائية وأن شحة المياه تتركز في الجزء الغربي من اليمن والذي يقطن فيه نحو ٩٠٪ من السكان وتقع معظم المدن الكبرى في مصبات ذات محدودية عالية في مصادر المياه.

الجدير بالذكر أن بلادنا صنفت مؤخراً كإحدى أربع دول أشد فقراً في الموارد المائية، حيث أصبح متوسط نصيب الفرد حوالي (١٢٠ متراً مكعباً/ سنة)، بما يعادل ٢٪ من المتوسط العالمي، والذي يبلغ (٧٥٠٠ متر مكعب/ سنة)، و١٤٪ مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي يصل فيها نصيب الفرد إلى (٨٥٠ متراً مكعباً/ سنة)، علماً أن الحد الأدنى لكمية المياه الضرورية للغذاء والشرب هي (١٦٠٠ متر مكعب/ سنة).

بيع أذون خزانة بقيمة ٦٨,٨ مليار ريال

صنعاء/سبأ

تم امس بمقر البنك المركزي اليمني بصنعاء تحليل عروض شراء أذون الخزانة التنافسية للمزاد رقم «٧٠٥»، وأشار بيان صادر عن البنك تلقته وكالة الأنباء اليمنية «سبأ» إلى أن القيمة الاسمية الإجمالية للطلبات الفائزة بلغت ٦٨ ملياراً و٨٧٨ مليوناً و٩٢٠ الف ريال.

ولفت البيان إلى أن متوسط معدل الفائدة للآجال الثلاثة ٣٦٤،١٨٢،٩١ بلغ «٢٢,٧٨»، «٢٢,٧٧»، «٢٢,٨٣» على التوالي.

وبحسب البيان فإن مظاريف الطلبات غير التنافسية ستفتح غداً السبت.

المهرة.. استكمال إنشاء سوق الخضار والفواكه

المهرة/سبأ

استكمل المجلس المحلي بمديرية الغيظة عاصمة المهرة إنشاء سوق مركزي للخضار والفواكه بالمديرية بتكلفة ٣٩ مليون ريال بتمويل من السلطة المحلية.

وأوضح مدير عام مديرية الغيظة سالم عوض سعيدان لوكالة الأنباء اليمنية «سبأ» أن السوق المركزي الجديد يستوعب ٣٦ محلاً.. لافتا إلى أنه تم إلزام أصحاب الخضار والفواكه بالشارع العام للمدينة بالنقل إلى السوق المركزي بهدف تخفيف الإزدحام على الشارع الرئيسي وإبعاد العشوائيات لهذه المحلات.. داعيا أصحاب الخضار والفواكه إلى سرعة النقل إلى السوق المركزي.

منح قروض للنساء في عدن

■ ،، عدن/سبأ

استفادت عدد من النساء من محافظة عدن أمس من القروض الممنوحة لهن من مؤسسة عدن للتمويل الأصغر التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية بقيمة ثمانية ملايين و٢٦ ألف ريال.

وأفاد الرئيس التنفيذي للمؤسسة يوسف اليعقوبي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) بأن القروض الممنوحة خصصت لتأهيل المشاريع الصغيرة المدرة للدخل البالغة ٣٧ مشروعا في مجالات الخياطة والكمبيوتر والكوافير وصيانة الجولات وفتح البقالات لبيع الحلويات والأيسكريم ومقاصف الوجبات السريعة في مدارس عدن الأساسية والثانوية.

ولفت إلى أنه تم إقراض عدد من النساء من محافظة أبين النازحات بمبلغ خمسة ملايين ريال.

ورشة عمل حول آليات التخلص من المخلفات الكيماوية والإشعاعية

■ ،، المكلا/سبأ

نظمت مؤسسة حضرموت لمكافحة السرطان في المكلا أمس ورشة عمل حول آليات التخلص من المخلفات الكيماوية والإشعاعية.

وفي الورشة أكد وكيل محافظة حضرموت للشؤون الفنية المهندس فهد سعيد المنهالي أهمية الورش النوعية التي تناقش مواضيع مهمة خاصة مخاطر العلاج الكيميائي. مشيرا إلى ضرورة تفعيل الجانب التوعوي والإرشادي للجمهور وتدريب وتأهيل العاملين في هذا المجال.

وأكد أهمية الاستفادة من الدراسات للمختصين في شؤون البيئة وتطبيقها على الواقع.

من جانبه أشار رئيس مجلس أمناء مؤسسة حضرموت لمكافحة السرطان الدكتور احمد محمد باذيب أهمية الورشة لإيجاد حلول للتخلص من المخلفات الكيماوية بطريقة صحية وصديقة للبيئة.

فيما استعرض رئيس برنامج مكافحة التلوث البيئي بالمؤسسة الدكتور خالد صالح باواحدي أهداف الورشة والتي تتلخص في أنشطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الصحة والبيئة في وضع الخطط الصحيحة لمكافحة الملوثات البيئية التي تشكل خطا على الصحة العامة.

وناقشت الورشة التي حضرها مدير عام مكتب الصحة والسكان بساحل حضرموت الدكتور العبد ربيع باموسى ومدير مكتب الأشغال العامة والطرق بساحل حضرموت المهندس مبارك محمد متعافي ومنظمات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة عدد من أوراق العمل منها ورقة عمل حول طبيعة المخلفات الكيماوية والإشعاعية للدكتور سعيد الفضلي وأخرى عن التعامل السليم والآمن مع المخلفات الخطرة للمهندس فوزي بن حويل.

فيما تناولت ورقة العمل التي قدمها الدكتور سالم ربيع بازار الأخطار البيئية للمخلفات الكيماوية والإشعاعية، وتطرقت ورقة عمل الدكتور وليد البطاطي إلى ضرورة وجود محارق خاصة بالنفايات الطبية في المستشفيات، وقدم الدكتور محمد سعيد المشجري ورقة عن التشريعات والقوانين المحلية والدولية الخاصة بالمخلفات الخطرة، واستعرض الدكتور خالد صالح باواحدي في ورقته كيفية المعالجة والتخلص السليم من المخلفات الخطرة.

تأهيل ٢٧ كادراً بطرق الرقابة والجودة

■ ،،عدن / سبأ

بدأت أمس بعدن دورة تدريبية في مجال مراقبة الجودة والمقاييس بمشاركة ٢٧كادراً من مراقبي التفتيش بمكاتب الصناعة والتجارة والمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وإدارة صحة البيئة وميناء عدن.

ويتلقى المشاركون في الدورة على مدى ثلاثة أيام محاضرات فنية حول طرق التفتيش الوقائي للمنتجات الخارجية وكيفية التأكد من صلاحيتها للاستهلاك الآدمي وإجراء النزول الميداني إلى الأسواق والمحال التجارية لبيع المواد الاستهلاكية واللحوم والخضروات والفواكه.

وفي افتتاح الدورة استعرض النائب الفني لمكتب صحة البيئة منسق للدورة المهندس ناصر عوض هيثم، النشاط الرقابي للنصف الأول من العام الجاري.. مبينا أنه تم ضبط ١٢٨ مخالفة تجارية للمواد الاستهلاكية منتهية الصلاحية، وإتلاف طنين و٥٠٠ كيلو جرام من بعض المواد ذات المنشأ الخارجي .

وتناقش الدورة تقييم نشاط اللجان الرقابية والفنية ووضع آلية عمل تشغيلية للرقابة على المواد الاستهلاكية المستوردة حفاظا على صحة المستهلك اليمني .

نفقات العودة للمدارس تؤرق الفقراء ومحدودي الدخل

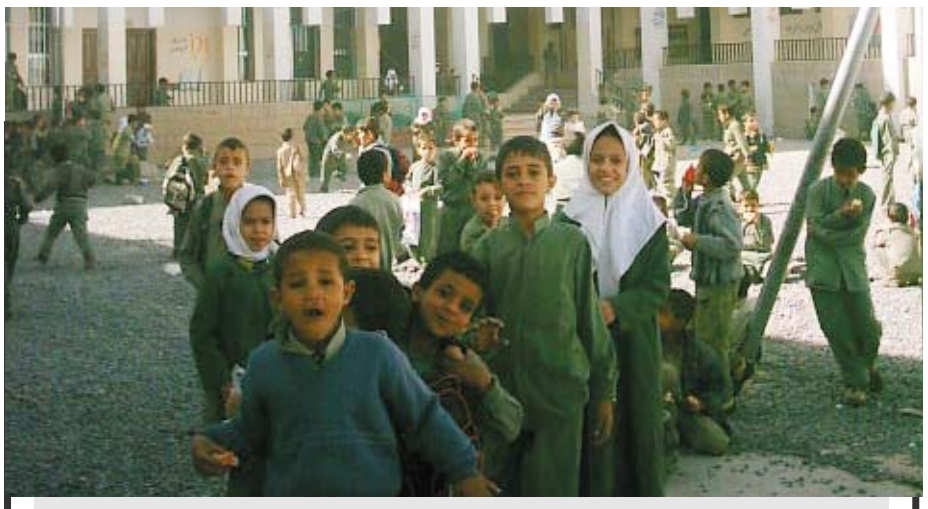

تفزع مصروفات العودة المدارس وتكاليف مستلزمات العام الدراسي الجديد جميع الأسر اليمنية خصوصا في الفترة الراهنة ،غير أنها مع فئة الفقراء ومحدودي الدخل باتت تؤرق مضاجعهم في ظل وضع اقتصادي غير آمن وقلة دخل يعيشونها واضحة المعالم مما يصيبهم بحيرة وحزن من عدم تلبية طلبات أبنائهم الطلاب من مستلزمات الدراسة كالدفاتر والأقلام والشنط والزي المدرسي إضافة إلى الرسوم ونفقات المواصلات والغذاء اليومي والتي ترسم البهجة على وجوههم أثناء الذهاب لبدء عام دراسي جديد.

استطلاع /أحمد الطيار

هم المستلزمات

● جميع الأسر اليمنية في الريف والحضر تعترف أن العام الدراسي بحاجة ماسة لمصروفات ومستلزمات كثيرة منها الدفاتر والأقلام والحقائب المدرسية والزي المدرسي وكلها بحاجة ماسة للمال ولا يمكن تأجيلها مطلقا وهذه تعتبر من خصائص بداية العام الدراسي جيلا بعد جيل ومع موجة ارتفاع الأسعار لهذه المواد حاليا وقلة الدخل أصبحت هذه المستلزمات تؤرق الأسر وهذا لب المشكلة، ويقول حاتم علي المسوري خبير اجتماعي: بداية العام الدراسي يتسم بضرورة توفير مستلزمات كثيرة لإتمام عملية التعلم وطلب العلم لدى أبنائنا الطلاب وهذا بحد ذاته يمنع الآباء وأرباب الأسر من عدم التقصير في توفير تلك المستلزمات رغبة في أن تكون مشجعة ومهيئة للجو النفسي للطالب على التحصيل العلمي الأمر الذي يثقل كاهل الأسر اليمنية الفقيرة وهذا التقليد عادة فرض على الأسر تكليف إضافية على موازنتها لا تقدر على توفيرها وفي حالة محدودي الدخل والفقراء تكون المشكلة أوضح وأعمق.

محدودو الدخل

● في هذا الموضوع أثرنا الحديث عن معاناة محدودي الدخل من الموظفين العاديين مع الحكومة وكيف تمثل لهم المستلزمات المدرسية عقبة وهماً كبيراً يواجهونه ففي ظل الظروف الراهنة التي يعيشها اليمن أصبح الفقراء ومحدودي الدخل فئة واحدة، فوفقا لتقرير رسمي عن البنك الدولي هناك أكثر من ٤٩٪ من الأسر اليمنية داخل دائرة الفقر أي أنها تعتمد على دخل يومي يوازي ٢ دولار أي أن الشهر لديهم ب٣٠٠ دولار ،فيما الفقراء معروفون في اليمن انهم لا يتمكنون من الحصول على هذا الرقم وترى معظمهم يساوي دخلهم ٢٠٠٠٠ ريال أي أقل من ١٠٠ دولار في الشهر، ووفقا لهذه الحسبة فإن اليمنيين معظمهم في خط الفقر حيث يتقاضى الموظفون الحكوميون دخلا لا يقل عن ١٤٠ دولارا للمهن الحرفية ولا يزيد عن٢٠٤ دولارات لموظف الجامعي وهكذا تجمعهم دائرة واحدة هي دائرة الفقر.

ثمن المستلزمات

مستلزمات العودة للمدارس التي تحرص الأسر على توفيرها لأبنائها تكلفها في أقل تقدير وابسطه بمفهوم الفقراء مبلغ لا يقل عن ٨ آلاف ريال للطالب الواحد وتخصص لشراء حقيبة مدرسية بـ١٥٠٠ ريال وأقلام ودفاتر بـ٢٠٠٠ ريال وزي مدرسي بـ٢٠٠٠ ريال و حذاء بوتي بـ١٥٠٠ ريال إضافة إلى رسوم الدراسة وأخرى بـ١٠٠٠ ريال ،فيما تزيد نفقات الطالبة الواحدة عن ١٠٠٠٠ ريال لأن الزي المدرسي لها مرتفع عن زي الطلاب.

ورغم أن تلك الأشياء ليست كبيرة بل هي بسيطة وعلى اعتبار انه سيدرس في مدرسة حكومية رسومها ٢٥٠ ريالا فقط إلا أن الأمر يختلف لمن لديه ٥ طلاب فيكون بحاجة ماسة لمبلغ ٥٠ ألف ريال وهي ميزانية تعادل راتب شهر لمحدودي الدخل(الموظفين) ويقول حسان الفقيه إنه يشعر بالقلق من قدوم العام الدراسي لأنه يعرف انه يحتاج مبلغ كبير لشراء احتياجاته ومستلزماته لأولاده الخمسة فيما هو موظف محدود الدخل يستلم راتبه ليصرفه سريعا على الاحتياجات اليومية لأسرته ويعتقد أنه لن يتمكن من توفير هذه المستلزمات إلا بعد فترة.

أما إذا كان الطالب سيدخل مدرسة خاصة فإن مبلغ ١٠٠ الف ريال ستكون ضرورية لتوفير الدراسة له هناك وهذا لم نفتح موضوعه بعد.

قلق

● من يعيش حياة الفقراء ومحدودي الدخل سيستشعر فعلا معاناتهم وخير دليل على ذلك ما الهم الذي وصلوا إليه فمن جهة لم تمض على رمضان والعيد سوى أيام قليلة ليجدوا انفسهم أمام هم جديد هو مستلزمات العودة للمدارس والتي تكلفهم مبالغ كبيرة وفي ظل مستويات مرتفعة للأسعار ولشراء مستلزمات بسيطة تحتاج ٤٠-٥٠ الف ريال وهذا مبلغ لايتوفر لأي أحد من الفقراء ومحدودي الدخل لأن احتياجاتهم اليومية لا يمكن توفيرها كاملة فما بالك بمستلزمات تحتاج راتب شهر كامل.

ظروف

● نتيجة للظروف الراهنة التي يمر بها اليمن فقد عدد كبير من موظفي القطاع الخاص أعمالهم وبالتالي مصدر رزقهم إثر تفاقم مشاكل المشتقات النفطية في السوق وتعطل حركة الاستثمار والتجارة الداخلية وهؤلاء أصبحوا فقراء جدا وتعتبر مستلزمات العودة للمدارس بالنسبة لهم حلما صعب المنال، ويقول إبراهيم العريقي إنه فقد عمله في شركة أثاث كبيرة نتيجة لتوقف حركة الشركة ونشاطها التسويقي خلال الفترة الماضية وأصبح حاليا يتقاضى ٤٠٪ من راتبه إلى أجل غير مسمى إكراما من الشركة لموظفيها وبذلك دخله أنهار وأصبحت معيشته صعبة وبالتالي لن يتمكن من شراء المستلزمات المدرسية لأبنائه كما كان.

قلة الدخل

● يرى مختصون بأن سبب الفقر في اليمن والحياة التعيسة للأسر يعود في الأساس لقلة الدخل حيث يعيش رب الأسرة اليمنية بدخل شهري لا يزيد عن ٤٠ الف ريال في المتوسط وهذا يجعله يعيش حالة بائسة يتخبط يمينا وشمالا ويصارع المعاناة، ويشير يحيى الزهيري إلى أنه ينتظر تسلم راتبه للشهر القادم من أليوم الثالث لاستلامه وهي معاناة يطلب من الله أن يزيلها عن كاهل اليمنيين .

لكن الخبير الاقتصادي الدكتور صالح عبده عبيد محمد يرى أن أسباب الفقر لا تعود لندرة الموارد الاقتصادية الطبيعية فاليمن تمتلك موارد اقتصادية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية الطبيعية ، المعدنية والنفطية والزراعية والسمكية ،إلى جانب موقعها الاستراتيجي الهام ووجود موارد بشرية كبيرة إنما الحاصل هو سوء استغلال الموارد من قبل السلطة الحاكمة في اليمن فإذا تم استغلالها سوف تسهم في تنمية المجتمع اليمني اقتصادياً وثقافياً والانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول الغنية ، ولكن سوء استغلال تلك الموارد الاقتصادية في ظل إدارة اقتصادية تقليدية ومتخلفة ،والتوزيع غير العادل للثروة بين السكان ،والاستيلاء على عائداتها من قبل فئات صغيرة ،وحرمان الجزء الأكبر من خيرات البلد. فقد كان ذلك سببا في تخلف الاقتصاد اليمني وانتشار الفقر والتخلف بين السكان .

خبراء وزراعة واقتصاد يدعون لسرعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي

■ ،،كتب/أحمد حسن

حث خبراء زراعة واقتصاد وتجار متخصصون في تجارة الحبوب الحكومة على سرعة اتخاذ إجراءات فورية لتطبيق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتي أقرت العمل بها مطلع فبراير الماضي في إطار السياسات والجهود الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي ومواجهة تحدياته الراهنة والمستقبلية للمواطنين.

وقال الخبراء في تصريح لـ «الثورة» إن استمرار الأزمة الراهنة التي تمر بها بلادنا يجعل من الصعوبة بمكان توفير الإمكانيات المالية لاستمرار الاستيراد من الخارج خصوصا وأن توفير العملة الصعبة للتجار وتغطية الاعتمادات المستندية لاستيراد الحبوب والمواد الغذائية من الخارج باتت تمر بصعوبات جمة ويخشى من تفاقم الأزمة مما يؤدي لانهيار العملة المحلية أمام الدولار وبالتالي لن يكون المواطن العادي قادراً على شراء القمح والدقيق إذا ارتفعت أسعار الدولار عما هي عليه حاليا .

وأهاب الدكتور عبد القادر شرف الحبيشي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة ذمار بالجهات المعنية في بلادنا إلى سرعة اتخاذ اجراءات فورية للوقوف على مستوى المشكلة الغذائية حاليا في بلادنا خصوصا وان الموسم الحالي يشهد جفافاً ويمكن أن يؤدي لتراجع الإنتاج المحلي من الحبوب التي وصلت العام الماضي ٢٠١٠م إلى أكثر من مليون طن .

وأضاف أن الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي هي السبيل الأمثل لتجاوز المشكلة الآنية والدائمة للغذاء في اليمن فهي تسعى لتحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل في تقليل مشكلة الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول العام ٢٠١٥م، وتحقيق الأمن الغذائي لـ ٩٠٪ من السكان بحلول العام ٢٠٢٠م، وتقليل سوء التغذية للأطفال بنسبة ١٪ على الأقل كل عام.

وأضاف :إن الإنتاج الزراعي المحلي لبلادنا لايغطي سوى ١٥٪ على الأكثر من كمية الاحتياجات الغذائية السنوية للسكان البالغ عددهم ٢٣ مليون نسمة وهذا يعني أن أي تأثيرات في الداخل كنقص الوقود من الديزل او ارتفاع أسعاره أو وجود عوامل عدم الاستقرار ستنعكس سلبا على مستوى الانتاج ويكون مردوده سلبيا على القطاع الزراعي.

ولفت إلى أن مشكلة نقص الديزل وارتفاع أسعاره ستؤثر سلبا على مستوى الإنتاج من الخضروات والفواكه وسيكون اولى ثمارها ارتفاع الأسعار على المستهلكين وهذا يؤثر مباشرة على موازنة الاسر من جهة وعلى مستوى التغذية لافراد الأسرة.

وكشف مشروع الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي الذي أعدته الحكومة بالتعاون مع المعهد الدولي لأبحاث سياسات الغذاء «IFPRI» بواشنطن نهاية العام الماضي عن أن ما نسبته ٣٢,١٪ من سكان اليمن غير آمنين غذائياً، وذلك يعني أن حوالي ثلث اليمنيين أو ٧,٥ مليون شخص يعانون من الجوع ولا يوجد لديهم أغذية كافية، كما أن ٥٧,٩٪ من جميع الأطفال يعانون من سوء التغذية وهو ما يعيق التطور المستقبلي للمجتمع والاقتصاد اليمني.

ووفقا لبيانات اقتصادية تعاني اليمن من مشكلة غذائية تتمثل في اعتمادها على الاستيراد حيث لا يتجاوز نسبة ١٥٪ من الاحتياج إذ تقول دراسة اقتصادية أعدها الدكتور شبير الحرازي أستاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة صنعاء أن إنتاج الحبوب في اليمن يعد من أهم القضايا الاستراتيجية بصفة عامة ومن أبرز التحديات التي تواجهها بلادنا بل ويعد من المتطلبات القومية الضرورية ،مشيرا إلى أن إجمالي الكميات المنتجة من الحبوب اتصفت بالتقلب المستمر من عام إلى آخر ، حيث بلغت عام ٢٠٠٨م حوالي ٧١٤ الف طن، وتحقق بذلك زيادة بلغت حوالي ٦٨ الف طن أي نحو١٠٪ بالمقارنة بعام ١٩٩٧م وبلغت في المتوسط حوالي ٦٥٨ الف طن.

وحول نصيب الفرد من الغذاء يوضح أن تناقص نصيب الفرد من الغذاء تنتج عنه مشاكل أكثر حدة وعديدة أهمها التأثير السلبي على إنتاجية الفرد ومن ثم إنتاج المجتمع ، ويتفاقم تناقص نصيب الفرد من الغذاء ينتج عنه سوء تغذية وانخفاض حيوية ونشاط الفرد ومقاومة الجسم للأمراض ، لذلك فإن تناقص متوسط نصيب الفرد من الغذاء يعتبر نتاجاً لعدة ظواهر تاتي في مقدمتها تفشي ظاهرة الفقر، ولذا فإن السبب الرئيسي لانخفاض نصيب الفرد من الغذاء في اليمن هو أن معدلات النمو السكاني تفوق معدلات نمو إنتاج الغذاء نتيجة لمحدودية الموارد الطبيعية من أرض ومياه وصعوبة توسعها أو زيادتها .

وتهدف هذه الاستراتيجية إلى إيجاد حلول مستدامة لتحسين الأمن الغذائي لمواطني الجمهورية اليمنية وتقدم تحليلا شاملا للوضع الراهن للأمن الغذائي في اليمن وتحدياته الرئيسية بالإضافة إلى خطة العمل التنفيذية.

ويرى مختصون إنه وفي حال تم تنفيذ هذه الأولويات السبع وانتقل واضعو السياسات من وضع الأهداف وتحديد الأولويات إلى وضع الإصلاحات السياسية المطلوبة وتصميم خطط استثمارية خاصة لتنفيذ تلك النقاط، فإن اليمن سوف تصل إلى أهداف الأمن الغذائي بحلول الأعوام ٢٠١٥ و٢٠٢٠م والمتمثلة في تقليل مشكلة الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول العام ٢٠١٥م وتحقيق الأمن الغذائي ٩٠٪ من السكان بحلول العام ٢٠٢٠م، وتقليل سوء التغذية للأطفال بنسبة ١٪ على الأقل كل عام.

وتشمل الاستراتيجية سبع أولويات مطلوب تنفيذها لضمان نجاح تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وفي حال تم تنفيذ هذه السبع محاور فإن اليمن سوف تصل إلى أهداف الأمن الغذائي وتصبح بلداً مؤمناً غذائياً بحلول العام ٢٠٢٠م، وتتمثل تلك الأولويات السبع في إصلاح عملية دعم الوقود لزيادة الأمن الغذائي، حيث ترى الاستراتيجية أن قيام الحكومة برفع أسعار الوقود خطوة إصلاحية من شأنها توفير فرص أكبر لتطوير الأمن الغذائي في حالة أن عملية رفع أسعار الوقود صممت بشكل جيد بحيث تصبح داعمة للأمن الغذائي .

وفيما تؤكد الأولوية الثانية على تحسين وتطوير المناخ التجاري لدعم الاستثمارات الداعمة للأمن الغذائي في القطاعات الواعدة، من خلال تفعيل دور القطاع الخاص في معالجة مشكلة الأمن الغذائي، وكذا تحسين المناخ الاستثماري للمستثمرين المحليين والأجانب، وتشجيع الاستثمار في المناطق الريفية، في القطاعات الواعدة كالتعدين ومعالجة الأغذية والسياحة باعتبارها تشكل ركائز أساسية لخلق فرص عمل في المناطق الريفية وبالتالي مساعدة الفقراء في حل مشاكل الأمن الغذائي.

تؤكد الأولوية الثالثة على ضرورة اتباع سياسات للحد من زراعة القات كما ركزت الأولوية الرابعة على ضرورة إيجاد وتطوير إدارة مخاطر الأمن الغذائي، وذلك لكي تقلل من تعرض اليمن لكوارث وصدمات ارتفاع أسعار الغذاء في العالم من خلال إيجاد آليات لحماية البلد من الارتفاعات السعرية العالمية، وكذا خلق تنافس بين مستوردي الغذاء وعدم احتكار الاستيراد وحصره في مجموعة من المستوردين من خلال إصدار قوانين مناسبة تساهم في تحسين الأمن الغذائي بشكل كبير.

وتؤكد الأولوية الخامسة على ضرورة القيام بتنفيذ استراتيجية قطاع المياه بشكل حاسم من خلال تعزيز القدرات والتنفيذ لإدارة شاملة للمياه تشتمل على تطوير القدرات ومراقبة المياه الجوفية وتحسين جودة المياه ومعالجة النائيرات البيئية، أما الأولوية السادسة فقد شددت على إيجاد استثمار عام أفضل وتحسين تقديم الخدمات وخاصة في المناطق الريفية من خلال إيجاد التوازن الأفضل للاستثمارات العامة مع أهداف التنمية في اليمن، وجودة الإنفاق التي تحدد نتائج الأمن الغذائي ،وأيضاً من خلال القيام بتقييم ومراقبة جودة تقديم الخدمات والاستثمار بشكل فعال في كل القطاعات للحصول على نتائج أفضل، وتوفير مياه الشرب في المناطق الريفية والطرق الريفية، والخدمات الأساسية والقيام ببرامج تتعلق بالرضاعة الطبيعية والتثقيف والتغذية والتوعية الصحية وتنظيم الأسرة ورعاية المواليد ومراقبة نمو الطفل.

وتؤكد الأولوية السابعة على أهمية قيام الحكومة بعمل حملات وطنية توعوية وعلى مستوى عال لتنظيم الأسرة والتغذية الصحية وتمكين المرأة، وذلك من خلال تنفيذ البرنامج الوطني لتنظيم الأسرة، ومناقشة نقص التغذية والثقافة الصحية بين اليمنيين.